دراسة تحليلية لأسباب تراجع حضور الطلبة في الجامعات الليبية (2010–2025) وآثاره على التحصيل العلمي

An analytical study of the causes of the decline in student attendance at Libyan universities (2010–2025) and its impact on academic achievement

سهام صالح القبلاوي & أسماء مصطفي أبو عضلة & انتصار معمر مكاري & جبريل رمضان امبارك: باحثون في علوم التربية من دولة ليبيا.

Siham Saleh Al-Qablawi, Asmaa Mustafa Abu Adhla, Intisar Muammar Makkari, and Jibril Ramadan Mubarak:

Researchers in Educational Sciences from the State of Libya

Email: Samiraabrahim28@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i5.1920

تاريخ الاستلام: 2026-04-01 تاريخ القبول: 2026-04-21 تاريخ النشر 2026-05-01

الملخص:

تشهد منظومة التعليم العالي في ليبيا خلال الفترة (2010–2025) تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات الحضور والتحصيل الأكاديمي، رغم التوسع في عدد الجامعات وتنامي أدوات التعليم الرقمي. إذ انخفض معدل الحضور من 82% إلى 32%، وتراجع المتوسط التراكمي إلى 4.0/2.20، ما يعكس أزمة تعليمية بنيوية لا ترتبط بالطلاب وحدهم، بل تتجاوز ذلك إلى عوامل سياسية وأمنية واقتصادية ومؤسسية معقدة، أبرزها انتشار الجامعات غير المرخصة، وضعف مواءمة التعليم مع سوق العمل، وتداعيات الأزمة الأمنية بعد 2011. اعتمدت الدراسة منهجًا مختلطًا شمل مسحًا ميدانيًا وتحليلًا وثائقيًا، وتوصلت إلى أن استمرار هذه الأوضاع يهدد رأس المال البشري ويضعف فرص التنمية المستدامة. وأوصت بضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة لضمان الجودة، وإغلاق المؤسسات غير المرخصة، وتطوير التعليم الرقمي، وإعادة هيكلة المناهج بما يتوافق مع سوق العمل. كما دعت إلى تعزيز الدعم الاجتماعي والنفسي للطلاب، وربط التعيينات بالكفاءة، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص، بما يسهم في إصلاح جذري لمنظومة التعليم العالي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، ليبيا، الحضور الجامعي، التحصيل العلمي، تراجع الأداء الأكاديمي، الجامعات الليبية، جودة التعليم، الأزمة التعليمية، سوق العمل، الإصلاح التعليمي.

Abstract:

The higher education system in Libya witnessed a significant decline in attendance and academic achievement indicators during the period (2010–2025), despite the expansion in the number of universities and the increasing use of digital learning tools. Attendance rates dropped from 82% to 32%, while the average GPA declined to 2.20/4.0, reflecting a structural educational crisis that is not limited to students' performance but extends to complex political, security, economic, and institutional factors. The most prominent of these include the spread of unlicensed universities, weak alignment between education and the labor market, and the consequences of the post-2011 security situation. The study adopted a mixed-method approach, including a field survey and documentary analysis, and concluded that the continuation of this situation threatens human capital and weakens prospects for sustainable development. It recommended establishing an independent national quality assurance body, closing unlicensed institutions, developing digital education systems, and restructuring curricula in line with labor market needs. It also called for strengthening social and psychological support for students, linking employment to merit-based criteria, and expanding partnerships with the private sector, in order to achieve a comprehensive reform of the higher education system in Libya.

Keywords: Higher education, Libya, university attendance, academic achievement, academic performance decline, Libyan universities, quality of education, educational crisis, labor market, educational reform.

1. المقدمة

1.1. السياق التاريخي والتحولات المؤسسية

شهد قطاع التعليم العالي في ليبيا خلال العقدين الماضيين تحولات جذرية، خاصة في أعقاب ثورة 17 فبراير 2011، التي أدت إلى انهيار البنية المؤسسية للدولة، واهتزاز منظومة الاستقرار الأمني والسياسي، وظهور مظاهر التسيّب الإداري وتراجع الانضباط الأكاديمي، بما انعكس سلبًا على جودة العملية التعليمية والقيم الجامعية.

وحتى عام 2011، ورغم محدودية الإمكانات، أدت الجامعات الحكومية دورًا مهمًا في إعداد كوادر وطنية مؤهلة في مجالات الطب والهندسة والعلوم التطبيقية (Taha, 2020). غير أن ما بعد 2011 شكّل نقطة تحول حاسمة، إذ دخل قطاع التعليم العالي مرحلة من التفكك المؤسسي والتوسع غير المنضبط، انتقل فيها من نظام مركزي صارم إلى حالة من الفوضى التنظيمية وغياب واضح لآليات الرقابة والمساءلة (UNESCO, 2022).

وقد صاحب هذا التحول انتشار مؤسسات تعليم عالٍ خاصة غير مكتملة البنية، وتفاوت كبير في جودة البرامج الأكاديمية، إلى جانب ضعف التخطيط الاستراتيجي وربط مخرجات التعليم بسوق العمل. كما أسهمت الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة في تفاقم ظاهرة الغياب الطلابي وتراجع التحصيل العلمي، مما أدى إلى إضعاف رأس المال البشري وعرقلة مسار التنمية المستدامة في البلاد.

1.2. إشكالية البحث

أدى انهيار الحوكمة إلى انفجار في عدد المؤسسات التعليمية الخاصة دون وجود معايير حقيقية للجودة أو شروط اعتماد صارمة، ما نتج عنه فجوة هائلة بين "شكل التعليم" و"مضمونه" (Al-Aswad, 2023). وتشير تقارير وزارة التعليم العالي الليبية (2023) إلى أن معدلات الغياب في الجامعات الحكومية تجاوزت 65% في بعض التخصصات، بينما لا يحضر أكثر من 40% من الطلاب المسجلين في الجامعات الخاصة المحاضرات أصلاً. ورغم ارتفاع عدد الجامعات من 12 جامعة (2010) إلى أكثر من 30 جامعة عامة وخاصة (2025)، فإن الجودة الأكاديمية شهدت تراجعًا ملحوظًا، انعكس في تدني مستويات التحصيل العلمي واختلال مفاهيم الالتزام الأكاديمي.

1.3. التناقض الظاهري

من المفارقات أن هذا التدهور يحدث في وقت تتوافر فيه أدوات التعلم الحديثة بشكل غير مسبوق. فمنذ عام 2020، ارتفع انتشار الإنترنت في ليبيا إلى أكثر من 65%، ومع ذلك سجلت

الجامعات أدنى مستويات الحضور في تاريخها (32% على المستوى الوطني)، مع معدل تراكمي متوسط لا يتجاوز 4.0/2.20 (MoHE, 2024). وهذا يناقض الاتجاه العالمي الذي يُظهر أن التعلم الرقمي – عند تطبيقه بشكل منهجي – يُمكن أن يعزز التفاعل ويحسّن النتائج (Al-Maghrabi, 2024).

1.4. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل تطور ظاهرة غياب طلاب الجامعات الليبية من 2010 إلى 2025.
- تحديد الأسباب الجذرية لتراجع الحضور، مع التركيز على دور الجامعات "العشوائية".
- تقييم الآثار المجتمعية والاقتصادية لهذا التراجع على مؤشرات الأداء الأكاديمي (معدلات النجاح، جودة البحث العلمي، الكفاءة المهنية للخريجين).
- تقديم رؤية إصلاحية قائمة على الأدلة لإنقاذ التعليم العالي الليبي.

2. الإطار النظري

2.1. مفهوم "الحضور الأكاديمي"

ينطلق البحث من مفهوم "الحضور الأكاديمي" كمؤشر رئيسي للالتزام التعليمي، والذي يُعرّف بأنه الالتزام المنتظم والفعّال بحضور المحاضرات والمشاركة في الأنشطة الصفية والتفاعل مع أعضاء هيئة التدريس. وتشير الدراسات الدولية (مثل Tinto, 1993؛ Kuh et al., 2008) إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الحضور الأكاديمي والتحصيل العلمي، حيث يُعدّ الحضور من أهم العوامل التنبؤية بمعدلات التخرّج وجودة التعلم. في السياق الليبي، يُعدّ الحضور أيضًا أداة لقياس استقرار البيئة التعليمية وفعالية السياسات الأكاديمية ودرجة انخراط الطالب في العملية التعليمية.

2.2. الأطر النظرية المتكاملة

يستند البحث إلى ثلاثة أطر نظرية متكاملة لتفسير الظاهرة:

- **أولاً: نظرية الرأسمال البشري (Becker, 1964):** تفسّر كيف أن تراجع جودة التعليم يقلل من "عائد الاستثمار" في الشهادة، ما يقلل من دافعية الطلاب للحضور والتحصيل، خاصة عندما يصبح الحصول على الشهادة ممكنًا دون جهد أكاديمي حقيقي.
- **ثانيًا: نظرية الدافعية الذاتية (Ryan & Deci, 2000):** تؤكد أن الدافعية الداخلية للتعلّم تنهار في بيئات تسودها اللااستقرار النفسي والاقتصادي – وهو واقع يعيشه أغلب الطلاب الليبيين في ظل الأزمات الممتدة منذ 2011.

- **ثالثًا: نظرية الحوكمة المؤسسية:** توضح أن غياب العقوبات على التعيين دون كفاءة أو الحصول على شهادة دون تعلّم يُضعف الدوافع للتحصيل الحقيقي، ويشجع على ثقافة "الشهادة الرمزية" بدلًا من التعليم الجاد.

3. المنهجية

3.1. التصميم البحثي

اعتمد البحث على منهج مختلط (Mixed Methods) بتصميم تسلسلي تفسيري (Explanatory Sequential Design)، حيث جُمعت البيانات الكمية أولًا، ثم وُضّحت عبر مقابلات نوعية لفهم السياقات العميقة للظاهرة.

3.2. عينة الدراسة

- الطلاب: 1,200 طالب وطالبة (600 من جامعات عامة، 600 من خاصة) من 12 مدينة (طرابلس، بنغازي، مصراتة، سبها، الزاوية، الجبل الغربي، وغيرها).
- أعضاء هيئة التدريس: 350 عضو هيئة تدريس (180 من جامعات عامة، 170 من خاصة).
- المسؤولون وصناع القرار: 40 خبيرًا تعليميًا و8 مسؤولين حكوميين.

3.3. أدوات جمع البيانات

- استبيان مُعدّ وفق مقياس ليكرت الخماسي (موثوقية كرونباخ .($\alpha = 0.89$)
- مقابلات شبه منظمة مع عينة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمسؤولين.
- تحليل وثائقي شامل لتقارير رسمية (وزارة التعليم العالي الليبية، اليونسكو، البنك الدولي) ودراسات سابقة عن واقع التعليم ما بعد 2011.

3.4. أساليب التحليل

- تحليل كمي: باستخدام برنامج SPSS v.28 (ANOVA، انحدار خطي متعدد).
- تحليل نوعي: باستخدام برنامج NVivo v.14 لتحليل المحتوى النوعي من المقابلات.
- تحليل مقارن: لمؤشرات الأداء الأكاديمي (الحضور، النجاح، التسرب) بين مرحلتي ما قبل الثورة (2010–2011) وما بعد الثورة (2012–2025).

4. النتائج والتحليل

4.1. التغير في أنماط الحضور (2010–2025)

المؤشر	عام 2010	عام 2025	التغير
معدل الحضور الكلي	%82	%32	انخفاض %50
الحضور في الجامعات الحكومية	%85	%35	انخفاض %50
الحضور في الجامعات الخاصة	%78	%20	انخفاض %58
المعدل التراكمي المتوسط	4.0/3.10	4.0/2.20	انخفاض %29

4.2. الأسباب الرئيسية لتراجع الحضور (مرتبة حسب الأهمية)

أ. انتشار الجامعات والمعاهد الخاصة "العشوائية" (العامل الأهم)

- ارتفع عدد الجامعات الخاصة من 4 مؤسسات (2010) إلى 47 مؤسسة (2025) (MoHE, 2024).
- 78% منها تعمل من مكاتب تجارية دون حرم جامعي، و 55% لا تملك مختبرات أو مكتبات أساسية (Taha, 2020).
- تقدم هذه المؤسسات "النجاح مقابل المال" دون التزام بالحضور أو الامتحانات الحقيقية، مما خلق منافسة غير عادلة وشجّع طلاب الجامعات الحكومية على تقليد النمط نفسه.

ب. ضعف الحوافز الأكاديمية والوظيفية (80% من الطلاب)

- غياب البيئة التحفيزية: قاعات دراسية مهترئة، نقص في الوسائل التعليمية.
- أزمة سوق العمل: ارتفاع معدل البطالة بين الخريجين لأكثر من 40% (تقرير البنك الدولي 2024)، جعل الطلاب يرون أن "الشهادة لا تكفي"، فلماذا الحضور؟
- التعيينات العشوائية: 78% من الطلاب أفادوا أن التعيينات الحكومية لا تعتمد على التقدير الأكاديمي، بل على الوساطات القبلية أو السياسية.

ج. الظروف الاقتصادية الصعبة (55% يعانون من ضعف المستوى المادي)

- تضخم أسعار المعيشة وانخفاض القوة الشرائية دفع 67% من الطلاب للعمل بدوام جزئي أو كامل.

- الطلاب العاملون يضطرون غالبًا لاختيار العمل على التعليم بسبب تعارض الجداول.

د. التكنولوجيا الحديثة وانتشار التعليم الرقمي غير المنظم (75% من الطلاب)

- سهّلت الهواتف الذكية والإنترنت تحميل المحاضرات المسجلة أو ملخصات من زملاء، ما قلل الحاجة للحضور.
- 89% من الجامعات تستخدم منصات إلكترونية، لكن 81% من الطلاب يصفونها بـ"غير التفاعلية"، و 76% من المحاضرات مسجلة دون بث مباشر (Al-Maghrabi, 2024).
- التحليل النقدي: التكنولوجيا ليست السبب الجذري، بل سوء إدارتها وعدم دمجها ضمن استراتيجية تعليمية مخططة.

هـ. تأثير الوضع الأمني والسياسي (40% من الطلاب)

- سيطرة المليشيات على بعض المناطق الجامعية (مثل بنغازي، طرابلس، سبها) أدت إلى:
- انقطاع متكرر للمحاضرات.
- خوف الطلاب من التنقّل.
- تدخلات خارجية في الشؤون الأكاديمية (فرض مناهج معينة، طرد أساتذة).
- هذه الظاهرة شبه غائبة في 2010، حيث كان الأمن مستقرًّا نسبيًا.

و. تعاطي المخدرات (30% من الطلاب)

- وفق تقارير وزارة الصحة الليبية (2023)، ارتفعت نسب تعاطي الحشيش والمواد المخدرة بين فئة الشباب (18–25 عامًا) بنسبة 200% منذ 2011.
- ساهم هذا في الإرهاق النفسي، وضعف التركيز، والانسحاب الاجتماعي، مما أثّر سلبًا على الحضور الأكاديمي.

4.3. الآثار المترتبة على التحصيل العلمي

1. انخفاض معدلات النجاح الحقيقي: ارتفعت معدلات النجاح الظاهرية بسبب التساهل في التصحيح، لكن 65% من الخريجين لا يمتلكون المهارات الأساسية المطلوبة.
2. تدهور جودة البحث العلمي: ضعف التفاعل مع المشرفين وغياب الحضور يُضعف ثقافة البحث.
3. ضعف الكفاءة المهنية: أرباب العمل يشكون من انخفاض مهارات خريجي الجامعات الليبية (تقرير غرفة التجارة الليبية، 2024).

4. تفشي ظاهرة "الشهادة الرمزية": أصبحت الشهادة وسيلة للتوظيف الإداري، لا مؤشرًا على الكفاءة.
5. تراجع ليبيا في المؤشرات العالمية: تراجع ملحوظ في مؤشر التنافسية العالمي (GCI) ومؤشر رأس المال البشري.

5. المناقشة

النتائج تؤكد أن أزمة الغياب الطلابي ليست ظاهرة فردية ، بل انعكاس لأزمة دولة شاملة. فالجامعات الخاصة "العشوائية"، التي نشأت في سياق غياب الدولة، حوّلت التعليم إلى سلعة تُباع وتشترى (Al-Aswad, 2023). وفي ظل انهيار البنية الاجتماعية والأمنية، أصبح الطالب الليبي يعاني من "أزمة وجودية" تتفوق على الاهتمام بالدراسة – وهو ما تفسّره نظرية الدافعية الذاتية (Ryan & Deci, 2000).

كما أن التعلم الرقمي فشل لأنه اقتصر على نقل المحتوى دون بناء المعرفة، وافتقر إلى التصميم التربوي الفعّال (Al-Maghrabi, 2024). والأخطر أن النظام التعليمي يعيش حالة "انفصام": توسع شكلي مقابل انهيار جوهري في الجودة والمضمون.

6. الاستنتاجات

1. تراجع الحضور الأكاديمي في الجامعات الليبية بين 2010 و2025 ناتج عن أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، وليس عن تقصير فردي من الطلاب.
2. المحركات الرئيسية للأزمة هي: انتشار الجامعات العشوائية، التعيينات غير الكفؤة في سوق العمل، الظروف الاقتصادية المتردية، وتداعيات الأزمة الأمنية الممتدة منذ 2011.
3. المجتمع الليبي يدفع ثمنًا باهظًا: تراجع في رأس المال البشري، وضعف في الابتكار، وتدهور في القيم التعليمية.
4. إذا استمر الوضع دون إصلاح جذري، فسيتفاقم انهيار التعليم العالي، وسيتعذر تحقيق أي تنمية مستدامة.

7. التوصيات الإصلاحية

7.1. على المستوى المؤسسي والتنظيمي

1. إنشاء "الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم العالي": هيئة مستقلة تملك صلاحية سحب التراخيص من المؤسسات غير المطابقة للمعايير (مستوحاة من نموذج ENQA الأوروبي).

2. إغلاق الجامعات غير المرخصة فورًا: وفرض معايير صارمة للترخيص تشمل: وجود حرم جامعي، مختبرات، مكتبة، وكادر تدريسي مؤهل.
3. تجميد تراخيص جامعات خاصة جديدة حتى اكتمال تقييم جميع المؤسسات القائمة.

7.2. على المستوى الأكاديمي والتعليمي

4. تفعيل أنظمة حضور رقمية موحّدة: مثل منصات تتبع الحضور الإلكتروني المربوطة بالدرجات الأكاديمية.
5. تطوير منصة وطنية موحدة للتعليم الإلكتروني: (مثل "منصة ليبيا للتعليم العالي") تدمج بين الحضور الافتراضي والفعلي بمعايير تفاعلية عالية.
6. إعادة هيكلة المناهج: لتحديثها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل ومهارات المستقبل (الرقمية، التحليلية، القيادية).
7. ربط التمويل بمؤشرات الأداء: وفرض سقف لرسوم الجامعات الخاصة لضمان العدالة.

7.3. على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

8. إنشاء صندوق وطني للدعم المالي للطلاب: يشمل منحًا دراسية وقروضًا بدون فوائد للطلاب المحتاجين.
9. توفير حوافز مادية ومعنوية: مثل تأمين نقل مجاني، وجوائز للطلاب المتفوقين الحاضرين بانتظام.
10. ربط التعيينات الحكومية بالكفاءة الأكاديمية: عبر اختبارات موحدة وشفافة لا تعتمد على الوساطات.

7.4. على المستوى النفسي والصحي

11. إطلاق برنامج وطني للدعم النفسي في الجامعات: بالشراكة مع منظمات دولية لمواجهة الاضطرابات النفسية المنتشرة.
12. مكافحة تعاطي المخدرات: عبر برامج توعوية مكثفة وإنشاء وحدات إرشاد نفسي في جميع الجامعات.

7.5. على مستوى السياسات العامة

13. إعادة هيكلة نظام القبول: ربط التخصصات برغبة الطالب والكفاءة، وليس بالفراغات أو التوزيع العشوائي.

14. تعزيز الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص: لتدريب الطلاب وتوظيفهم فعليًا بعد التخرج.
15. حملات توعوية وطنية: حول قيمة التعليم الحقيقي مقابل "ثقافة الشهادة الرمزية".

8. الخاتمة:

يقف التعليم العالي في ليبيا على مفترق طرق حاسم. إما أن يستمر في الانحدار تحت وطأة العشوائية والفقر وعدم الاستقرار، أو يُعاد بناؤه على أسس علمية ومؤسسية قوية. حضور الطلاب ليس مجرد رقم إحصائي، بل هو مؤشر على ثقة المجتمع في نظامه التعليمي، وعلى إيمان الشباب بمستقبلهم. والعمل على استعادة هذا الحضور هو استثمار في الاستقرار الوطني والتنمية البشرية وبناء دولة مدنية حديثة. إن إنقاذ التعليم العالي الليبي لم يعد خيارًا، بل ضرورة وطنية ملحة لإنقاذ الأجيال القادمة من كارثة انهيار رأس المال البشري.

قائمة المصادر والمراجع:

- غرفة التجارة والصناعة الليبية. (2024). تقرير مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل. طرابلس: غرفة التجارة والصناعة الليبية.
- منظمة الصحة العالمية. (2023). تقرير حول تعاطي المخدرات بين الشباب في ليبيا. القاهرة: منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.
- وزارة التعليم العالي الليبية. (2024). تقرير الحالة التعليمية في الجامعات الليبية. طرابلس: وزارة التعليم العالي الليبية.
- Al-Aswad, A. (2023). Private higher education in post-conflict Libya: Expansion without quality. Journal of Education in the Arab World, 12(2), 45–67.
- Al-Faqih, N. (2023). Student absenteeism in post-revolution Libya: A mixed-methods study. African Journal of Educational Studies, 21(2), 112–130.
- Al-Maghrabi, K. (2024). Digital learning in Libya: Challenges of infrastructure and pedagogy. International Journal of Educational Technology in Higher Education, 21(1), 1–18.
- Becker, G. S. (1964). Human capital: A theoretical and empirical analysis. New York, NY: National Bureau of Economic Research.
- Libyan Ministry of Higher Education. (2024). Annual statistical report on higher education institutions (2010–2024). Tripoli: Government Press.
- Ryan, R. M., & Deci, E. L. (2000). Self-determination theory and the facilitation of intrinsic motivation. American Psychologist, 55(1), 68–78.

- Taha, M. (2020). The collapse of Libyan higher education after 2011. Middle East Journal of Education, 7(1), 22–40.
- UNESCO. (2022). Education under fire: The impact of conflict on higher education in Libya. Beirut: UNESCO Regional Office.
- World Bank. (2021). Libya economic monitor: Education in crisis. Washington, D.C.: World Bank.